

ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين اي عند عدم الوالد وولد  
الابن وان سفل وعدم الاثنين من الاخوة والاحوات فصاعدا  
صحيح ذلك بقوله تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه  
الثالث فان كان له اخوة فلامه السدس وهذا الذي لم يكن مع الابوين  
احد الزوجين واما اذا كان معهما احدهما فلها الثلث ما بقي بعد فرض  
احد الزوجين وذلك في مسيليين كانه اراد في صورتين لان  
عدتهما مسيليين حقيقة بوجوب زيادة المسائل المستناة في الحد  
على الاربع كما اشترى اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلها مسيليين  
في توريث الام مع الاب ومسئلة واحدة في توريثها مع الجد اذ لكل  
من الثلثين وجه ظاهر **زوج وابوين او زوجة وابوين** وهو  
مذهب جمهور الصحابة والمفسرين كان ابن عباس رضي الله عنه  
يقول ان لها الثلث التركة في هاتين الصورتين مستدلان به تعالى  
يجعل لها الا سدس التركة مع الوالد بقوله ولا يورثه لكل واحد  
منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم الوالد  
الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث  
ففهم منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا بوجه ان السهام  
المقدرة كلها بالقيام الى اصلها بعد الوصية والمدين وكان ابو بكر  
الاصم يقول بان لها مع الزوج ثلث ما بقي من فرضه ومع الزوجية  
ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لورد نصيبها

علم

اصل

علي

على نصيب الاب لان المسئلة ح من ستة لاجتماع الثلث والصف  
قالنزوج الثلثة والامراثنان على ذلك المقد يرفق الاب واحد  
وفي ذلك تفصيل الانثى على الذكر واذا جعل لها الثلث ما بقي  
من فرض الزوج كان لها واحد والملاي اثنتان ولو جعل لها مع الزوجية  
ثلث الاصل لم يتردد ذلك المقض لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع  
الزوج والثلث فاذا اقرت الامر اربعة بنتي للاب خمسة والتفضيل  
لها عليه ولنا ان معني قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
فلامه الثلث هو ان لها الثلث ما ورثه سواء كان جميع المال او بعضه  
وذلك لانه لو اريدت ثلث الاصل يكفي في البيان فان لم يكن له ولد  
فلامه الثلث كما قال في حق البنات وان كانت واحدة فلها النصف  
بعد قوله فان كن ساءة فوق اثنتين فلهن ثلثا مما ترك فيلزم ان  
يكون قوله تعالى وورثه ابواه خالفا عن القايده **فان قيل** تجله  
على ان الوريثة لها فقط فلنا ليس في العبارة دلالة على حصم الارث  
فيهما وان سلم فلادلالة في الآية على صورة النزاع اصلا لا نفقا  
ولا اثباتا فبرجع فيها الى ان الابوين في الاصول كالابن والبنت  
في الفروع لانه اسبب في وريثة الذكر والانثى واحد وكل منهما  
يتصل بالميت بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما  
انظرا كما في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا في  
الارث فلا يتردد نصيب الام على بقية نصيب الاب كما يقضيه